الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/717
S/1996/1030
11 December 1996

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البنود ٣٣ و ٥٣ و ١٥١ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
تدابير للقضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة الى الأمين العام من المندوب الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

أتشرف أن أرفق لسعادتكم طيه نسخة من البيان الختامي للدورة السابعة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الذي انعقد بمدينة الدوحة في الفترة من ٧-٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وأغدو شاكرا لو تكرمتم بتعميم هذا الخطاب ومرفقه باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة في إطار البنود ٣٣ و ٥٣ و ١٥١ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناصر بن حمد آل خليفة
المندوب الدائم

131296 121296 96-35998

المرفق

البيان الختامي الصادر عن الدورة السابعة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المعقودة في الدوحة في الفترة من ٧-٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثان أمير دولة قطر، عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته السابعة عشرة في دولة قطر في الفترة من ٢٨-٢٦ رجب ١٤١٧ هـ الموافق ٧-٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ برئاسة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس
مجلس الوزراء، حاكم دبي

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني
في المملكة العربية السعودية

صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان

صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

وأعرب أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس الأعلى عن سعادتهم بسلامة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وزوال الأثر العابر وإسباغ الصحة والعافية على سموه ليواصل مسيرة المجلس المباركة بكل ما عرف عن سموه من حرص على هذا الكيان.

كما عبر المجلس الأعلى عن شكره وتقديره لجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وحكومته الرشيدة على ما بذلوه من جهود في القيام بواجبات الرئاسة خلال الدورة السادسة عشرة.

أشاد المجلس بالكلمة الافتتاحية التي ألقاها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، لما تضمنته كلمة سموه من مضامين سامية وتوجيهات كريمة، ويقدر المجلس بشكل خاص دعوة سموه الى تفعيل التعاون بين دول المجلس في مختلف المجالات ومنها التعاون العلمي والتقني وإنشاء مراكز البحوث العلمية المشتركة خاصة في المجالات الهامة لدول المجلس كقضايا المياه والطاقة وتحرير التجارة الدولية وغيرها، وإفساح المجال أمام الدور الهام للقطاع الخاص بما يعزز مسيرة المجلس في هذا الاتجاه.

واستعرض المجلس الأعلى ما تحقق في مسيرة التعاون المشترك في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والقانونية، كما أطلع على التقارير والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري واللجان الوزارية، مؤكدا عزمه على دفع هذه المسيرة الخيرة نحو آفاق أشمل وأرحب لترسيخ الأمن والاستقرار والرخاء لتلبية طموحات وتطلعات شعوب دول المجلس، استنادا الى المبادئ والأهداف التي تضمنها النظام الأساسي لمجلس التعاون.

كما استعرض المجلس الأعلى القضايا والأوضاع السياسية والأمنية الراهنة، إقليميا ودوليا.

- تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بعدوان العراق على دولة الكويت:

بحث المجلس الأعلى مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الخاصة بعدوان العراق على دولة الكويت، ولاحظ بأسف بالغ استمرار الحكومة العراقية في سياسة المماطلة حيال تنفيذ جوانب أساسية في التزاماتها الدولية، وفي مقدمتها، استكمال إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية والإفراج عن الأسرى والمرتهنين من مواطني دولة الكويت ومواطني الدول الأخرى، والالتزام بآلية التعويضات، وبإعادة كافة الممتلكات الكويتية، والامتناع عن القيام بأي عمل عدواني أو استفزازي للدول المجاورة امتثالا للقرار ٩٤٩.

كما أعرب المجلس عن قلقه الشديد إزاء استمرار الحكومة العراقية في إخفاء أسلحة خطيرة وفتاكة وإعاقة أعمال مهمة اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

وأكد المجلس الأعلى في هذا السياق، استمرار دعمه لجهود اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، واستعداد دوله للاستمرار في المساهمة في توفير الدعم المالي والسياسي لإنجاح أعمالها، ويدعو المجتمع الدولي، إلى مواصلة دعم جهود تلك اللجنة ماديا وسياسيا ومعنويا، لضمان استمرار أعمالها وإنجازها للمهام الموكلة إليها، تعبيرا عن المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في تأمين تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وسعيه لإزالة كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل.

وجدد المجلس الأعلى التعبير عن تعاطفه التام مع الشعب العراقي في معاناته ومحنته التي تتحمل الحكومة العراقية وحدها كامل المسؤولية عما آلت إليه الحالة المعيشية والصحية المؤسفة للشعب العراقي، وإذ يعبر المجلس عن ترحيبه بما أعلنته الأمم المتحدة حول قبول العراق للخطة الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ تخفيفا لمعاناة الشعب العراقي فإنه يدعو الحكومة العراقية إلى التعاون الجاد والصادق مع الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الدقيق والسليم لهذا القرار.

كما استعرض المجلس الأعلى التطورات الخطيرة التي شهدها مؤخرا الوضع في شمال العراق، معبرا عن قلقه لانعكاسات تلك التطورات على المنطقة، وانطلاقا من موقفه الثابت بضرورة المحافظة على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامتها الإقليمية، يعرب المجلس عن أسفه لتدخل بعض دول الجـــوار في شمال العراق، ويدعو هذه الدول إلى الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وذلك لما يشكله من تهديد للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق أكد المجلس الأعلى أهمية استمرار وحدة الموقف الثابت والمتماسك، الذي تبنته دول التحالف الدولي، إلى أن يتم التأكد من نوايا العراق السلمية واستكمال الحكومة العراقية تنفيذ كافة بنود القرار ٦٨٧ وقرارات الشرعية الأخرى ذات الصلة. وأعرب عن تأييده وتقديره لكافة الجهود والإجراءات التي تتخذها دول التحالف الدولي من أجل ضمان التزام العراق بالتنفيذ الكامل والدقيق لقرارات مجلس الأمن.

- قضية إحلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والعلاقات مع إيران:

أ - قضية الجزر المحتلة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة:

استعرض المجلس الأعلى مستجدات قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإذ يلاحظ استمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ إجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها للجزر الثلاث إمعانا في اتباع سياسة فـــرض الأمـــر الواقع بالقـــوة، مما يشكل إصرارا على الاستمرار في خطواتها الاستفزازية غير المبررة، كرر المجلس أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول إعلان دمشق ومجلس جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربية الداعية إلى حل هذا النزاع حلا سلميا. كما عبر المجلس الأعلى عن استنكاره للإجراءات الإيرانية المتتالية في الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة واستمرار قلقه من عواقب إمعان الحكومة الإيرانية في اتباع سياسية فرض الأمر الواقع بالقوة في الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، بما يمثل انتهاكا لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وتعديا على حقوقها في هذه الجزر ويعرض الأمن والاستقرار في المنطقة للخطر ويتنافى مع مبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة.

وإذ يجدد المجلس الأعلى تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ودعمه المطلق لكفالة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، يكرر المجلس دعوته للحكومة الإيرانية إلى إنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن تنفيذ أية إجراءات من طرف واحد، وإلغاء أية إجراءات وإزالة أية منشآت سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

ب - العلاقات مع إيران:

بحث المجلس الأعلى مستجدات العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية انطلاقا من موقفه الثابت المرتكز على أهمية إرساء العلاقات على أسس حسن الجوار والالتزام بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي، وضرورة العمل على توفير متطلبات الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

وفي هذا السياق عبر المجلس الأعلى عن قلقه الشديد من قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنشر صواريخ أرض - أرض في الخليج العربي، بما في ذلك نشرها لصواريخ على جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، مما يعرض دول المجلس ومنشآتها الحيوية للتهديد المباشر، وكذلك عن قلقه من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة. وجدد المجلس الأعلى دعوته المجتمع الدولي والهيئات الدولية ذات العلاقة لبذل الجهود الفاعلة لجعل منطقة الخليج، لأهميتها الاستراتيجية العالمية، خالية من أسلحة الدمار الشامل.

- مسيرة السلام في الشرق الأوسط:

استعرض المجلس الأعلى تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط وما يعتريها من تداعيات ناتجة عن استمرار الحكومة الإسرائيلية في سياسات المماطلة في تنفيذ الاتفاقات المبرمة مع الجانب الفلسطيني ومحاولات إعادة التفاوض بشأنها، إلى جانب تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإعاقة جهود السلام الصادقة المبذولة من قبل المجتمع الدولي، الأمر الذي يمثل انتهاكا للالتزامات والأسس التي ترتكز عليها عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وإجراءات بناء الثقة. وإذ يعبر المجلس الأعلى عن رفضه التام لسياسات الحكومة الإسرائيلية هذه، لما تشكله من مخاطر حقيقية تهدد فرص السلام وتنذر بالعودة إلى التوتر وأعمال العنف وتضطر دول المجلس معها إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطار العملية السلمية، فإنه يدعو مجددا كافة الأطراف المعنية بعملية السلام وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية إلى مواصلة جهودهما في سبيل تحقيق

السلام العادل والشامل الذي يعيد الحقوق المشروعة لأصحابها ويرسي الثوابت الدائمة للأمن والاستقرار والرخاء لسائر شعوب المنطقة.

وانطلاقا من مقررات القمة العربية ومواقف دول مجلس التعاون الثابتة والداعمة لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم، وفق مبدأ الأرض مقابل السلام وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥، فإن المجلس الأعلى يعبر عن ضرورة وأهمية مواصلة عملية السلام واستمرارها من خلال التنفيذ الفعلي والأمين لجميع الاتفاقات والتعهدات، ويطالب الحكومة الإسرائيلية في هذا الصدد بما يلي:

- الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالاتفاقات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها انسحاب قواتها من الخليل وإخلال سبيل السجناء الفلسطينيين والرفع الكلي للحصار الاقتصادي المفروض على المناطق الفلسطينية واستئناف مفاوضات الوضع الدائم بمصداقية تامة مع الجانب الفلسطيني.

- الانسحاب الإسرائيلي الكامل من القدس الشريف والكف عن سياسة هدم المنازل وتغيير المعالم الإسلامية وإجراءات تكريس الاحتلال في الأراضي العربية بما في ذلك سياسة بناء وتوسيع المستوطنات.

- تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوقه الوطنية المشروعة وحقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

- استئناف المفاوضات على المسار السوري من حيث انتهت إليه الجولات السابقة، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الحدود التي كانت قائمة في الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧م.

- الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جنوب لبنان وبقاعه الغربي وإعادة كافة الأراضي المحتلة إلى السيادة اللبنانية، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥.

كما يؤكد المجلس الأعلى على ضرورة انضمام اسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويشيد المجلس الأعلى بالإجماع الدولي لدعم ومؤازرة استمرارية عملية السلام في الشرق الأوسط، مثمنا في نفس الوقت الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على النطاقين الاقتصادي والسياسي، وفي هذا السياق عبَّر المجلس الأعلى عن تقديره بشكل خاص للجهود الصادقة التي بذلتها وتبذلها فرنسا بقيادة الرئيس جاك شيراك.

- ظواهر التطرف والعنف والإرهاب:

إن المجلس الأعلى إذ يؤكد على أن التطرف والعنف والإرهاب، ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب أو منطقة بعينها، فإنه يجدد نبذه واستنكاره لهذه الظواهر ورفضه القاطع لكافة أشكال العنف والإرهاب، وخاصة تلك التي تضر بالأمن والاستقرار في المنطقة، ويدعو المجتمع الدولي إلى تنسيق جهوده لوقف أعمال العنف والإرهاب، وضمان مثول مرتكبي هذه الأعمال أمام العدالة، والحيلولة دون استغلال العناصر المتطرفة والإرهابية لأراضي أي دولة لأغراض الحصول على التمويل أو التزود بالسلاح أو إتاحة الفرصة لمثل هذه العناصر في وسائل الإعلام للتحريض على أعمال العنف والإرهاب.

والمجلس الأعلى إذ يدين الأعمال الإرهابية الآثمة التي وقعت في مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية، ودولة البحرين وأودت بحياة نفوس بريئة آمنة وخلفت عددا من الجرحى وروعت الآمنين، فإنه انطلاقا من مبدأ وحدة المصير المشترك لدول المجلس، وشمولية أمنها، يؤكد على أن كافة الأعمال الإرهابية أيا كان مصدرها أو موقعها لن تزعزع أمن دول المجلس ولن تنال من استقرارها وتقدمها، ويجدد وقوفه إلى جانب أية دولة من دول المجلس تتعرض لعمليات إرهابية.

- مسيرة المجلس في مجالات التنسيق والتعاون المشترك:

استعرض المجلس الأعلى قرارات اللجان الوزارية بشأن تسهيل انتقال الأيدي العاملة الوطنية بين الدول الأعضاء وما اتخذ من خطوات لتعميق المواطنة الخليجية، وبارك تلك القرارات والخطوات والإجراءات الهادفة إلى تكريس وتعزيز المسيرة المباركة.

- في مجال الشؤون العسكرية:

اطلع المجلس الأعلى على ما رفعه أصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع في اجتماعهم الخامس عشر المنعقد في الرياض في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ م، وإيمانا بوحدة المصير المشترك، وتعبيرا عن تصميم دول المجلس على مواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد أمنها واستقرارها بكفاءة وفاعلية، فقد قرر المجلس الأعلى الموافقة على توصيات أصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع، مؤكدا على أهمية الاستمرار في تنفيذ كافة الجوانب المتعلقة بمجالات التعاون العسكري ورفع كفاءة القدرة الدفاعية الجماعية لدول المجلس وصولا إلى تحقيق التكامل الدفاعي بينها.

- في مجال الشؤون الأمنية:

تدارس المجلس الأعلى مسيرة التنسيق والتعاون بين مختلف القطاعات والأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء في ضوء ما توصل إليه وزراء الداخلية في اجتماعهم الخامس عشر، في مسقط في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ م، من نتائج تعكس المستوى المتميز لمفهوم التنسيق والتعاون الأمني بين دول المجلس

والارتقاء به إلى مستوى الأحداث والتحديات، وأبدى المجلس ارتياحه لما تحقق من خطوات وإنجازات في هذا المجال سيكون لها الأثر الطيب على مختلف مجالات العمل المشترك الأخرى.

• في مجال الشؤون الاقتصادية:

استعرض المجلس الأعلى تقارير ونتائج اللجان الوزارية حول مسيرة التعاون الاقتصادي المشترك وتوصيات المجلس الوزاري بشأنها وقرر ما يلي:

أولا: توحيد التعرفة الجمركية لدول المجلس وإقامة اتحاد جمركي بينها:

استمرارا للخطوات المتدرجة والمتواصلة نحو تأسيس اتحاد جمركي بين دول المجلس واستكمالا للخطوات اللازمة لإقامة السوق الخليجية المشتركة، أقر المجلس الأعلى عددا من الإجراءات الهادفة لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك استكمال تصنيف السلع للأغراض الجمركية إلى ثلاث فئات (معفاة، وسلع أساسية، وبقية السلع)، وتوجيه وزراء المالية والاقتصاد بمتابعة بحث الإجراءات اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي بين دول المجلس ورفع تقرير عما يتم الاتفاق عليه من هذه الخطوات إلى المجلس الأعلى في دورته القادمة.

ثانيا: الحد من أخطار التدخين:

وفي إطار الجهود التي تبذلها دول المجلس للحد من أخطار التدخين، قرر المجلس الأعلى الموافقة على التوصية المرفوعة له بهذا الصدد من قبل لجنة التعاون المالي والاقتصادي.

ثالثا: السياسة الزراعية المشتركة:

أقر المجلس الأعلى الصيغة المعدلة للسياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس.

• في مجال الشؤون القانونية:

اطلع أصحاب الجلالة والسمو على مقررات وزراء العدل بدول مجلس التعاون في اجتماعهم الثامن الذي عقد في مسقط بتاريخ ٨-٩ جمادى الآخرة ١٤١٧ هـ الموافق ٢٠-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ م وبالأخص إقرار الوزراء وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للأحوال الشخصية كقانون استرشادي لمدة أربع سنوات ووافق أصحاب الجلالة والسمو على وثقة مسقط بالصيغة التي أقرها الوزراء.

• في مجال الشؤون الإعلامية:

استعرض المجلس الأعلى قرارات الاجتماع الثامن لوزراء الإعلام الذي عقد في مقر الأمانة العامة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ م وقرارات اللجنة الوزارية للإعلام الخارجي التي عقدت في دولة البحرين خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩٦ م، وقرر أن تواصل أجهزة الإعلام بدول المجلس مواكبة التطورات الدولية في المجال الإعلامي، وما يتيحه ذلك من سرعة نقل المعلومة وانتشارها، وتستثمرها لوحدة الصف

الخليجي بما يخدم أهداف المجلس وينقل الصورة الحقيقية عن دوله بشكل إيجابي ينسجم مع تأصيل الروابط والقيم التي تجمع دول المجلس وشعوبه.

ورحب المجلس الأعلى بمعالي الشيخ جميل بن إبراهيم الحجيلان بمناسبة مشاركته الأولى في أعمال القمة منذ أولاه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس الثقة الغالية بتعيينه أمينا عاما لدول المجلس، متمنيا له التوفيق والنجاح.

وعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره لصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، ولحكومة وشعب دولة قطر لحسن الاستقبال والحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة، مشيدا بالترتيبات الممتازة.

كما نـــوه قادة دول مجلس التعاون بالدور الكبير الذي أولاه صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لإدارة الاجتماعات مما كان له أكبر الأثر في التوصل إلى قرارات ونتائج هامة تتماشى وتطلعات شعوب دول المجلس.

ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء القادم في دورته الثامنة عشرة في دولة الكويت في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ م تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

صدر في الدوحة
٢٨ رجب ١٤١٧ هـ
٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦م

- - - - -